

المسألة الانتخابية وإشكالية الانتقال الديمقراطي بالمغرب: الانتخابات التشريعية والجماعية لسنة 2021 نموذجاً

**The electoral issue and the Question of Democratic Transition in
Morocco: The Legislative and Communal Elections of the Year 2021
as a sample**

سعيد الشرقاوي: طالب باحث بسلوك الدكتوراه، جامعة ابن زهر أكادير، المغرب.

Mr. Said Echarkoui: Research Student in Ibn Zohr University, Agadir,
Morocco

Email: echarkoui87@yahoo.fr

DOI: <https://doi.org/10.56989/benkj.v3i8.540>

المخلص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مدخلات ومخرجات الانتخابات التشريعية والجماعية التي تم تنظيمها بالمغرب يوم 08 شتنبر 2021، وذلك على ضوء متغيرات المقاربة المؤسساتية الجديدة L'approche néo-institutionnalise والمتمثلة في ثلاثية: (المؤسسات، المصالح، والأفكار المرجعية) أو ما يصطلح عليه بنظرية "الميمات الثلاث" Les trois I والتي مكنتنا من استخلاص أن الانتخابات بالمغرب ما زالت محكومة بالثقل المؤسسي للسلطة التنفيذية. ويتم توظيفها كآلية إدارة صراع المصالح بين شبكة الفاعلين السياسيين المتدخلين في العمليات الانتخابية. كما أنها تتغذى سلبا وباستمرار بالأفكار المرجعية التي تحكم السلوك الانتخابي للأفراد، وهي عناصر ثلاثية مفسرة لمحدودية الانتخابات في تحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود. الشيء الذي يقتضي ضرورة تمكين مؤسسات التمثيل السياسي من ممارسة حقيقية للسلطة، وإسناد الإدارة الانتخابية لهيئة مستقلة ومحيدة، وتوفير مناخ الحقوق والحريات كمدخل أساسية لتعزيز الدور الانتقالي للانتخابات.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، المقاربة المؤسساتية الجديدة، الانتقال الديمقراطي.

Abstract

This study aims to analyse the inputs and outputs of legislative (parliament) and collective (municipalities) elections organized in Morocco on September 08th, 2021 in the light of the variables of the neo-institutional approach related to the triad of: "institution, interest and ideas" or what is termed the "three I" theory. These variables allow us to reveal the institutional weight of the executive authority on the electoral process in Morocco. This latter hides a conflict of interests between the system of politicians' actors, which is governed by a network of conflicting interests and disparate political bets. It is a conflict that is reproduced at every elective event, and is fostered continuously with the referential ideas that those politicians' actors hold about the function of the electoral process. These three elements explain the limitations of elections in achieving the desired democratic transition. This necessitates the empowerment of political representation institutions to exercise real authority, the assignment of electoral administration to an independent and neutral body, and the

provision of a climate of rights and freedoms as fundamental prerequisites to enhance the transitional role of elections.

keywords: legislative, neo-institutional approach, democratic transition

المقدمة:

تمت علاقة تلازمية شرطية بين الديمقراطية والعملية الانتخابية، إذ لا ديمقراطية بدون انتخابات، حيث ازدادت أهمية العمليات الانتخابية مع التطور الذي عرفتته الديمقراطية خاصة في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر¹، وأصبحت بمثابة الحلقة الأكثر أهمية في النظام السياسي، وتشكل عنصرا أساسيا في تعريف النظام الديمقراطي الحديث، حسب تصور هنتغتون، الذي يرى بأن النظام السياسي يكون ديمقراطيا حينما يتم اختيار الجماعات التي تتخذ القرار عبر انتخابات نزيهة شفافة ومنظمة، يتنافس فيها المرشحون حول أصوات الناخبين بكل حرية². لكن هذا ليس معناه اختزال الحياة السياسية برمتها في العملية الانتخابية، بل إنها ليست سوى نسق فرعي من بين أنساق أخرى متفاعلة ومتناغمة تعمل مجتمعة على إنتاج وتشكيل النظام السياسي كنسق كلي. وأي خلل يقع في تلك الأنساق الفرعية يمكن أن يؤثر في النسق السياسي برمته.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية إعادة طرح السؤال حول حجم ونوعية تأثير المسألة الانتخابية في مسار الانتقال الديمقراطي ومحدداته ومآلاته في النظام السياسي المغربي، هذا ليس من باب الجزم أن بوابة الانتخابات هي المدخل الوحيد لفهم وتحليل طبيعة الأنظمة السياسية وآليات اشتغالها أو اختزال الحياة السياسية برمتها في العملية الانتخابية ككل. ولكن من باب التأكيد بأن إعادة تفكيك المنظومة الانتخابية في السياق المغربي على ضوء دينامية المتغيرات الجديدة التي أصبحت تغذيها والتي أفرزتها عملية تعديل القوانين الانتخابية سنة 2021 من شأنه أن يكشف لنا عن طبيعة العلاقة بين المنظومة الانتخابية بالمغرب وتحولات النظام السياسي.

مشكلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى إعادة التفكير في المسألة الانتخابية بالمغرب على ضوء مدخلات ومخرجات الانتخابات التشريعية والجماعية التي نظمها المغرب يوم 08 شتنبر 2202، كمدخل

¹ Yves Meny, « Politique comparée, les démocraties : Allemagne, Etats-Unis, France, Grande-Bretagne, Italie », Domat politique Montchrestien, 3ème édition, Paris, 1991, p161.

² هنتغتون، صامويل، (1993)، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ط1، ترجمة (عبد الوهاب علوب)، الكويت، دار سعاد الصباح، ص 65-66.

يمكن من خلاله الكشف عن مدى إمكانية الرهان عن الانتخابات في صيغتها الحالية بالمغرب كآلية لتمهيد الطريق نحو الانتقال الديمقراطي المنشود، وهذا السعي ينطوي على سؤال محوري وهو: إلى أي حد تشكل المسألة الانتخابية بالمغرب في صيغتها الحالية دعامة أساسية لتعزيز سيرورة الانتقال الديمقراطي؟

ولمقاربة هذا السؤال، ننطلق من فرضية مؤداها أن رغم دينامية المتغيرات التي عرفتها المنظومة الانتخابية بالمغرب عبر محطاتها، وآخرها تلك التي عرفتها الانتخابات التشريعية والجماعية التي نظمها المغرب سنة 2021، فإن هذه المتغيرات ظلت محدودة في دعم سيرورة الانتقال الديمقراطي بالمغرب وقد أسسنا هذا الافتراض على ثلاث مؤشرات نعتبرها بمثابة ظلت ملازمة للمنظومة الانتخابية بالمغرب، وتعيق تحولها للقيام بوظيفتها الأساسية المتمثلة في تعزيز مسار الانتقال الديمقراطي، وهي:

- استمرارية الثقل المؤسسي للسلطة التنفيذية على الإدارة الانتخابية بالمغرب ظل عائقا أمام تحقيق المبادئ الدستورية في تنظيم الانتخابات المتمثلة في الحياد والنزاهة والشفافية.¹
- استثمار النظام السياسي للعملية الانتخابية كآلية استراتيجية لإدارة الصراع السياسي وحسمه لمصلحة، وهو صراع يتم إعادة إنتاجه في كل محطة انتخابية مع تغير أطراف هذا الصراع ورهاناتهم.
- تشكل أفكار مرجعية سلبية لدى المواطن حول العملية الانتخابية وما تفرزها من نخب سياسية ومؤسسات تمثيلية، والتي تولد عنها أزمة الثقة في هذه المؤسسات والامتناع عن المشاركة فيها، وبالتالي تشكل ملامح ثقافة سياسية تسعى إلى التأثير في القرار السياسي خارج الأنساق السياسية المؤسساتية المغلقة.

منهج الدراسة:

اعتمدنا، كمنهج لتحليل هذه المؤشرات، على المقاربة المؤسساتية الجديدة **L'approche néo-institutionnalise**. وهي مقاربة تقوم على شبكة مفاهيمية مشكلة من ثلاثة عناصر تسمح بتحليل أي ظاهرة سياسية أو سياسة عمومية معينة، وهي: "المؤسسات" « institutions les », "المصالح" « les intérêts » و"الأفكار المرجعية" « les idées », والتي تمثلت في ما اصطلح عليه بنظرية "الميمات الثلاثة"²، « les trois I » كتركيب وتوليف هذه العناصر الثلاثة

¹ الفصل 02 والفقرة الأولى من الفصل 11 من دستور 2011.

² هذه الترجمة مقتبسة من: محاضرات الدكتور عبد الإله أمين في مادة السياسات العمومية، الفصل الخامس من سلك الإجازة في القانون العام، جامعة ابن زهر، أكادير - المغرب.

في التحليل¹. وهي مصفوفة مفاهيمية مستمدة أساسا حسب رائدها PETER A.HALL من الخلفيات النظرية الثلاثة المؤسسة لهذا المقترح².

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحليل مدخلات ومخرجات الانتخابات التشريعية والجماعية لسنة 2021 بالمغرب على ضوء ثلاثية المصلحة والمؤسسة والأفكار المرجعية، وذلك قصد الكشف عن:

- الثقل المؤسساتي للسلطة التنفيذية على هذه المحطة الانتخابية.
- صراع المصالح المتباينة بين مختلف الفاعلين المتدخلين في العملية الانتخابية، والذي يتم إعادة إنتاجه في كل محطة انتخابية بوسائل ورهانات جديدة.
- الأفكار المرجعية المؤثرة سلبا على السلوك الانتخابي للأفراد، وتعيق مشاركتهم الفعلية والمواطنة في العمليات الانتخابية.

والكشف عن هذه العناصر الثلاثية من شأنه أن يمكننا من تفسير محدودية المنظومة الانتخابية المغربية في صيغتها الحالية في دعم مسار الانتقال الديمقراطي بالمغرب. وذلك من خلال بحثين إثنين: الثقل المؤسساتي للسلطة التنفيذية على الإدارة الانتخابية بالمغرب (المبحث الأول)، السلوك الانتخابي بين صراع المصالح وأزمة الثقة في المؤسسات السياسية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الثقل المؤسساتي للسلطة التنفيذية على الإدارة الانتخابية بالمغرب:

يشرف على تنظيم الانتخابات في كل بلد إدارة انتخابية يعهد إليها الإشراف على مختلف العمليات الأساسية المرتبة بالعملية الانتخابية أو على جزء منها، وتختلف أشكال هذه الإدارة من نظام انتخابي إلى آخر (المطلب الأول)، وفي المغرب ظلت الإدارة الانتخابية خاضعة منذ أول تجربة انتخابية بالمغرب لشكل "الإدارة الانتخابية الحكومية" (المطلب الثاني).

¹ Palier, B., & Sured, Y. (2005). Les « trois I » et l'analyse de l'État en action. Revue française de science politique, 55(2005/1), p 7

² تشكلت المقاربة النيو-مؤسسية نتيجة توليفة وتركيبية بين ثلاث خلفيات نظرية، وهي: تيار المؤسساتية التاريخية، تيار التحليل المعرفي للسياسات العمومية، تيار الاختيار العقلاني. للاستزادة حول هذه المقاربة يمكن الرجوع إلى:

- Hall, P. A., Taylor, R. C., & Baillon, J. F. (1997). La science politique et les trois néo-institutionnalismes. Revue française de science politique, 47(3-4), p469-496.
- Lecours, A. (2002). L'approche néo-institutionnaliste en science politique: unité ou diversité?. Politique et sociétés, 21(3), p3-19.

المطلب الأول: في ماهية الإدارة الانتخابية وأشكالها:

يستخدم مفهوم الإدارة الانتخابية للدلالة على الإطار المؤسساتي الذي يعهد إليه قانونيا إدارة بعض أو كافة الجوانب الأساسية المتعلقة بتنفيذ عمليات المنظومة الانتخابية والاستفتاءات على مختلف أشكالها¹، واتخاذ الترتيبات التنظيمية الكفيلة بذلك. وتشمل هذه العملية مجموعة من الأنشطة والعمليات، وهي: تحديد أصحاب حق الاقتراع؛ استقبال واعتماد طلبات الترشيح للانتخابات من قبل الأحزاب السياسية و/أو المرشحين؛ تنظيم وتنفيذ عمليات الاقتراع؛ عد وفرز الأصوات؛ تجميع وإعداد نتائج الانتخابات².

بالإضافة إلى هذه الجوانب الأساسية، يمكن للإدارة الانتخابية الاضطلاع بمهام أخرى تسهم في تنظيم الانتخابات والاستفتاءات، كالقيام بتسجيل الناخبين، أو ترسيم الدوائر الانتخابية، أو تنفيذ حملات التوعية الانتخابية، أو متابعة نشاطات وسائل الإعلام المتعلقة بالعملية الانتخابية أو النظر في النزاعات الانتخابية وحلها. إلا أن الهيئات التي لا تضطلع بأية مهام انتخابية سوى ترسيم الدوائر الانتخابية على سبيل المثال (كلجنة ترسيم الدوائر) أو النظر في النزاعات الانتخابية (كالمحكمة الخاصة بشؤون الانتخابات)، أو متابعة وسائل الإعلام في هذا المجال أو تنظيم وتنفيذ حملات التوعية الانتخابية، لا تعتبر إدارة انتخابية وذلك لكونها لا تقوم على إدارة أي من الجوانب الأساسية للعملية الانتخابية كما وردت أعلاه. وعلى غرار ذلك، لا تعتبر الهيئة المعنية بالإحصاء السكاني كإدارة انتخابية حتى ولو أنها تعمل على إعداد سجلات الناخبين كجزء من عمليات السجل المدني العام للسكان في بعض البلدان³.

إذا كانت الإدارة الانتخابية، وفق التعريف السابق، تقتضي لزوما إطارا قانونيا مؤسساتيا يتولى تنفيذ المهام المرتبطة بتنظيم العمليات الانتخابية أو جزءا منها. فإن أشكال الإدارة الانتخابية ليست موحدة بل متعددة ومختلفة من نظام انتخابي إلى آخر، ويرجع هذا التعدد إلى سيروية ديمقراطية العملية الانتخابية من خلالها إخضاعها للمعايير الدولية وتقنين الممارسات الفضلى في تنظيم الانتخابات في كل بلد. ومن منطلق هذا التعدد في أشكال الإدارة الانتخابية، حدد "دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA" ثلاثة أشكال رئيسية للإدارة الانتخابية، وهي: الإدارة المستقلة، الإدارة الحكومية والإدارة المختلطة⁴.

¹ ألان وول وآخرون، (2007)، أشكال الإدارة الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ترجمة أيمن أيوب، سلسلة منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص 23.

² نفس المرجع، ص 14.

³ نفس المرجع، ص 14.

⁴ نفس المرجع، ص 15-17.

أولاً: الإدارة الانتخابية المستقلة:

تتخذ الإدارة الانتخابية المستقلة شكل إطار مؤسساتي¹ مستقل ومنفصل كلياً عن السلطة التنفيذية. وفي ظل هذا الشكل لا تتبع الإدارة الانتخابية لأية جهة ولا تكون مسؤولة أمام أية وزارة أو إدارة حكومية، إلا أنه يمكن أن تكون مسؤولة أمام السلطة التشريعية (البرلمان) أو القضاء أو رئيس الدولة. ويمكن أن تتمتع الإدارات الانتخابية المستقلة بمستويات مختلفة من الاستقلالية الإدارية والمالية، ومستويات مختلفة من المسؤولية العامة عن نشاطاتها. وتتألف هيئة الإدارة الانتخابية المستقلة من أعضاء لا يتبعون للحكومة أثناء عملهم في الهيئة الانتخابية. ونجد بأن الكثير من الديمقراطيات الناشئة قد اعتمدت هذا الخيار في تأسيس إدارة الانتخابية. ومن البلدان التي تعتمد خيار الإدارة الانتخابية المستقلة كمن أرمينيا، أستراليا، أستراليا، أندونيسيا، أورغواي، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلاند، جنوب أفريقيا، جورجيا، فلسطين، كندا، كوستاريكا، ليبيريا، موريشيوس، نيجيريا، الهند واليمن.

ثانياً: الإدارة الانتخابية الحكومية:

الإدارة الانتخابية الحكومية هي ذلك الشكل الذي يعهد فيه إلى السلطة التنفيذية تنظيم وإدارة العمليات الانتخابية، وذلك من خلال إحدى الوزارات، وغالباً وزارة الداخلية و/أو من خلال سلطاتها المحلية. وعادة ما يقف على رأس الإدارة الانتخابية الحكومية العاملة على المستوى الوطني أحد الوزراء أو الموظفين الحكوميين، وتكون مسؤولة في كافة الحالات أمام أحد الوزراء الأعضاء (وزير الداخلية مثلاً) في السلطة التنفيذية. وباستثناء بعض الحالات القليلة لا تتألف هذه الإدارة من أعضاء، وتقع ميزانيتها ضمن ميزانية إحدى الوزارات أو السلطات المحلية. ومن البلدان التي تعتمد هذا الشكل في الإدارة الانتخابية كل من بريطانيا (فيما يتعلق بالانتخابات فقط وباستثناء الاستفتاءات)، تونس، الدنمارك، سنغافورة، سويسرا، نيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي كل من بريطانيا، السويد، سويسرا والولايات المتحدة يعهد للسلطات المحلية بتنظيم وإدارة العمليات الانتخابية، مع العلم أن الإدارة الانتخابية الوطنية في كل من السويد وسويسرا تضطلع بمهمة وضع وتنسيق السياسات الانتخابية العامة.

ثالثاً: الإدارة الانتخابية المختلطة:

تتشكل الإدارة الانتخابية المختلطة من مكونين رئيسيين يشكلان تركيبة مزدوجة للإدارة الانتخابية: حيث نجد هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية تعنى بوضع السياسات الانتخابية العامة

¹ يتخذ هذه الاطار المؤسساتي في التجارب الانتخابية تسميات عدة، منها: "لجنة الانتخابات"، "الإدارة العامة للانتخابات"، "المجلس الانتخابي"، "وحدة الشؤون الانتخابية"، "اللجنة المستقلة للانتخابات" أو "مفوضية الانتخابات".

والإشراف على الانتخابات أو مراقبتها (كالهيئة الانتخابية العاملة في ظل الإدارة المستقلة)، ونجد بموازاة ذلك هيئة انتخابية حكومية تنفيذية تعنى بتنظيم الانتخابات وإدارة الفعاليات الانتخابية وتتبع لإحدى الوزارات أو للسلطات المحلية (كما هي الحال في الإدارة الانتخابية الحكومية). ويستخدم هذا الشكل من الإدارة الانتخابية في كل من إسبانيا وفرنسا واليابان، بالإضافة إلى العديد من المستعمرات الفرنسية السابقة، خاصة في غرب القارة الأفريقية، مثل توغو والسنغال ومالي.

وبغض النظر عن شكل الإدارة الانتخابية، تحتاج هذه الإدارة لتطبيق بعض المبادئ العامة الأساسية في عملها، بما في ذلك استقلالية القرار والفعل، والحياد، والنزاهة، والشفافية، والكفاءة، والمهنية والخدمة¹، وهي بمثابة مبادئ ومعايير دولية أقرتها الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، واعترفت بها العديد من التجارب الدستورية المعاصرة²، وقد اتجهت أغلب الدول المعاصرة إلى اعتماد شكل الإدارة الانتخابية المستقلة، حيث أصبح وجودها وضمان استقلاليتها مدخلا لتعزيز نزاهة وشفافية الانتخابات مقارنة مع الأشكال الإدارية الأخرى³. فما هو شكل الإدارة الانتخابية في السياق المغربي؟ وهل يمكن رصد متغيرات جديدة لحقت هذا الشكل في التجربة الانتخابية الحالية لسنة 2021؟

المطلب الثاني: استمرارية تقل الإدارة الحكومية على المنظومة الانتخابية بالمغرب:

إن الإطار المؤسسي الذي يعهد إليه إدارة الانتخابات لا يمكن تجاوزه في عملية التحليل، لذلك سنخصص هذا المطلب تباعا لإبراز تأثير الإطار المؤسسي على العمليات المتعلقة بدورة الانتخابات، ومن ثم الكشف عن طبيعة الإدارة الانتخابية بالمغرب، وتقييم ما لحقها من تغيرات خصوصا تلك المتعلقة بتجربة "الملاحظة المستقلة والمحيدة للانتخابات":

أولا: تأثير المؤسسات على العمليات الانتخابية:

لا يمكن إلغاء المفعول التراكمي للمسارات المؤسسية الموروثة من الماضي والتي تؤثر بقواعدها القانونية وتقاليد العريقة وممارساتها العملية على الظاهرة المدروسة في الحاضر⁴. ومن ثم لا يمكن عزل دراسة العملية الانتخابية عن إطارها المؤسسي الذي يشكل القناة الذي تتم عبره جميع العمليات المتعلقة بدورة الانتخابات بدءا بالإعداد لها، وتنفيذها، ثم الإعلان عن نتائجها،

¹ آلان وول وآخرون، مرجع سابق، ص 41.

² ومنها الدستور المغربي لسنة 2011، بحث نص في الفقرة الثانية من الفصل 02 على أن "الأمة تختار ممثلها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر والنزيه والمنظم" وفي الفقرة الأولى من الفصل 11 "الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديموقراطي".

³ Payre, R., & Pollet, G. (2005). Analyse des politiques publiques et sciences historiques: quel (s) tournant (s) socio-historique (s)? Revue française de science politique, 55(2005/1), p143.

⁴ Payre, R., & Pollet, G. (2005). Analyse des politiques publiques et sciences historiques: quel (s) tournant (s) socio-historique (s)? Revue française de science politique, 55(2005/1), p143.

وانتهاء بتقييمها. كما أن للمؤسسات تأثير إيجابي أو سلبي على رهانات ومصالح الفاعلين السياسيين وتمثلاتهم، وأي تغيير يلحق المؤسسات بإعادة هيكلتها أو تعديل في وظائفها أو إحداث مؤسسات جديدة أو الاحتفاظ بتلك الموجودة سلفاً فإنه ينعكس على منظومة الفاعلين واستراتيجياتهم¹، ومن شأنه أن يؤثر في مدخلات ومخرجات العمليات الانتخابية.

ويمكن الكشف عن التأثير المحتمل للمؤسسات في سيروية أي عملية سياسية، من خلال ملاحظة ورصد الديناميات المؤسساتية les dynamiques institutionnelles المؤطرة لها، والتي يتجاذبها على الأقل ثلاث مسارات متباينة: بالنسبة للمسار الأول والثاني حددهما الباحث Kathleen Thelen، حيث يسمي الأول بمسار "التعديل المؤسساتي" institutional layering والذي يحيل إلى التفاوض حول التعديل الجزئي في عناصر مجموعة من المؤسسات، مع الاحتفاظ بباقي العناصر. كما قد يشير إلى إضافة مؤسسات جديدة مع الإبقاء على مؤسسات موجودة. أما الثاني فيسميه بمسار "التغيير المؤسساتي" CONVERSION INSTITUTIONNELLE والذي يحيل إلى التفاوض على إعادة الهيكلة للمؤسسات الموجودة، مما قد يؤدي إلى توجيهها إلى تحقيق أهداف جديدة أو تغيير كلي في وظائفها الأصلية، أو إحلال مؤسسات جديدة محلها². أما بالنسبة للمسار الثالث فقد تم التعبير عنه بمفهوم "التبعية للمسار" Path Dependence، وتعود هذه التسمية للباحث Paul Pierson الذي قام بتحليله، معتمدا بالخصوص على كل من أعمال: Arthur Stinchcombe في ستينيات، وأعمال Douglass North في تسعينيات القرن الماضي، والذي يقوم على الاحتفاظ بالمؤسسات السابقة دون إحداث أي تغيير في بنيتها أو وظائفها ودون إحداث بنى مؤسساتية جديدة³. وعلى ضوء هذه المسارات يمكن تصنيف المسار المؤسساتي الذي اعتمده المغرب في إدارة العمليات الانتخابية، هل هو مسار التعديل أم التغيير أم التبعية الدائمة لنفس المسار؟

ثانيا: الإدارة الانتخابية كاختصاص حصري لوزارة الداخلية بالمغرب:

ظلت الإدارة الانتخابية في التجربة المغربية خاضعة منذ أول تجربة انتخابية بالمغرب⁴ لشكل "الإدارة الانتخابية الحكومية"، حيث تعهد عملية إدارة الانتخابات لإطار مؤسساتي حكومي وحيد وهو

¹ Palier, B., & Surel, Y, op.cit, P10-11.

² Palier, B., & Surel, Y, op.cit, P23.

³ Ibid, P21 .

⁴ أول اقتراع تشريعي منذ استقلال المغرب عام 1956 بتاريخ 17 ماي 1963 في أعقاب الاستفتاء الدستوري للبلاد لعام 1962 بشأن إنشاء أول دستور للمغرب المستقل.

وزارة الداخلية عبر مديرية الشؤون الانتخابية مركزيا وأجهزة الإدارة الترابية محليا¹، يستلهم هذا الشكل الإداري تقاليده من النموذج الفرنسي الموروث منذ الحماية، والتي تم استنساخه لحظة بناء الدولة الحديثة في مغرب ما بعد الاستقلال. وقد شكل نموذج الإدارة الحكومية المركزية إطارا مؤسساتيا ملازما لتاريخ العمليات الانتخابية بالمغرب.

تبعا لذلك، فإن الإبقاء على وزارة الداخلية كإطار مؤسساتي وحيد ينفرد بإدارة الانتخابات يكرس نهج المغرب لخيار "التبعية للمسار" أي الإبقاء على الإطار المؤسساتي الحكومي "وزارة الداخلية" في إدارة الانتخابات دون تغيير في وظائفه أو إضافة مؤسسات جديدة موازية أو بديلة له، ويتمثل هذا الارتباط بنفس الإطار المؤسساتي مؤشرا قويا على استمرارية رهان محوري لدى السلطة السياسية يتمثل في تكريس مسلمة سياسية لدى الفاعل السياسي مضمونها أن الإدارة الانتخابية مجال محفوظ واختصاص حصري للسلطة المركزية للدولة وممثليها في التراب دون إمكانية تقاسمه أو تفويضه لأي فاعل آخر وهو ما سيؤمن لها بالتبعية استمرارية الهيمنة على العملية الانتخابية والتحكم في مدخلاتها ومخرجاتها. ولا يمكن تحقيق هذا الرهان إلا بالإبقاء على أجهزة وزارة الداخلية في إدارة الانتخابات وذلك بحكم التجربة والخبرة العلمية التي راكمتها هذه الأجهزة عبر التجارب الانتخابية السابقة، وكذا الموارد البشرية والأجهزة الإدارية المركزية واللامركزية التي تتوفر عليها وزارة الداخلية دون غيرها من الوزارات والمتخصصة في الرصد وتتبع الحقل السياسي والأنشطة الحزبية والنقابية وتجميع المعلومات العامة والتنسيق مع كل القطاعات والهيئات والمديريات المتدخلة في ذلك²، وقد مكنها ذلك من الانفراد بتملك المعلومات الكافية وسهولة الوصول إليها واستثمارها في إعداد اللوائح الانتخابية وضبط لوائح الترشيح وتقطيع الدوائر الانتخابية وغيرها من العمليات الانتخابية. لذلك فإن فك الارتباط بين إدارة الانتخابات وأقوى جهاز مؤسساتي نافذ في الدولة، والتحول إلى شكل آخر من الإدارة الانتخابية، يعني بالنسبة للسلطة السياسية خسارة العائد التراكمي *croissant rendement* والاستثمارات السابقة بالمعنى الاقتصادي للكلمة³، وتحمل أعباء تعلمات واستثمارات جديدة وتكاليف إضافية لتحقيق رهان الهيمنة على العملية الانتخابية.

ويترتب على مسار الإبقاء على نموذج الإدارة الانتخابية الحكومية، عسر التحول إلى نمط إداري آخر قائم على الإدارة الانتخابية المستقلة الذي أصبحت تعتمد أغلب التجارب الانتخابية المعاصرة، كما أنه شكل مطلب العديد من الفاعلين السياسيين في كل تجربة انتخابية. ورغم عدم

¹ مرسوم رقم 1086.19.2 صادر في 4 جمادى الثاني 1441 (30 يناير 2020) المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6854 - 11 جمادى الثاني 1441 (06 يناير 2020) لاسيما المادة 08 و12 منه.

² تتكون وزارة الداخلية من 16 مديرية عامة بالإضافة إلى مديريات أخرى فرعية، وفقا للمرسوم رقم 1086.19.2 السابق حول اختصاصات وتنظيم وزارة الداخلية.

³ 210 Palier, B., & Surel, Y, op.cit, P2

تحقق هذا الرهان الذي يمكن أن يشكل منعطفًا في سيرورة المنظومة الانتخابية بالمغرب، فإنه يمكن تسجيل متغير جديد في الإدارة الانتخابية المغربية يتعلق باعتماد "الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات". لكن هل هذه التجربة ساهمت في تغيير أو على الأقل تعديل مسار الإدارة الانتخابية بالمغرب؟

ثالثًا: تقييم تجربة "الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات":

بدأت الإرهاصات الأولى لتجربة ملاحظة الانتخابات وتتبع مدى خضوعها لمبادئ النزاهة والشفافية وحياد الإدارة خلال انتخابات سنة 1997¹. غير أن مسار الملاحظة الانتخابية لم يعرف تطورًا ملحوظًا إلا بعد سنة 2011 بفعل تقنين هذه العملية وتنظيم شروط وكيفيات ممارستها بنص قانوني²، وارتفاع عدد الملاحظين المنخرطين في عملية الملاحظة واتساع دائرة الهيئات الوطنية والدولية المشاركة³. لكن هذا المتغير ينبغي قراءته في إطار السياق الذي أفرزه، والذي يتميز على الأقل بخاصيتين:

- تنامي نسبة العزوف عن الانتخابات والذي عرف أقصاه في انتخابات 2007، نتيجة تدني الثقة في المؤسسات السياسية واتساع دائرة الخروقات والاختلالات التي تشوب العملية الانتخابية، حيث صدور تقارير وطنية تحمل مسؤولية ذلك لوزارة الداخلية نتيجة حيادها السلبي⁴، فبالنظر إلى الحاجة إلى إشراك طرف آخر محايد يتولى مهمة المراقبة والملاحظة ويصدر تقارير بشأنها.
- ظرفية سياسية متعلقة بمرحلة 2011 وما بعدها، والتي شكلت منعطفًا هامًا في تاريخ المغرب المعاصر، حيث تميزت بصعود متنامي للحركات الاحتجاجية، وإصدار دستور جديد سنة 2011 الذي ساهم في دسترة حق جمعيات المجتمع المدني في المشاركة السياسية والتصييص على

¹ قامت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ولأول مرة بالمغرب، بملاحظة الانتخابات خلال انتخابات 1997، وعبأت لهذا الغرض نحو 100 عضوًا من الجمعية.

² ظهير شريف رقم 1.11.162 صادر في فاتح دي القعدة 1432 (29 سبتمبر 2011)، القاضي بتنفيذ قانون رقم 30.11 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، والصادر بالجريدة الرسمية عدد 5984 - 8 دو القعدة 1432 (6 أكتوبر 201)

³ بلغ العدد الإجمالي في الانتخابات التشريعية لسنة 2011 حوالي 3799 ملاحظ، وتطور هذا العدد في انتخابات سنة 2015 ليصل لأكثر من 4000 ملاحظ، من بينهم 76 ملاحظ دولي، وفي انتخابات 2021 تم اعتماد أكثر من 4600 ملاحظة وملاحظًا، من بينهم 100 ملاحظ وملاحظة يمثلون 19 منظمة وهيئة دولية.

الموقع الرسمي للجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات: <https://observationelections.cndh.ma>

⁴ للمزيد يمكن الرجوع إلى: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (2008)، التقرير النهائي حول تتبع الانتخابات التشريعية لسنة 2007. عبر الرابط الإلكتروني:

https://www.cndh.org.ma/sites/default/files/documents/_2007-4.pdf

آليات دستورية تكفل ممارسة هذا الحق¹، مما ساهم في انتعاش الفاعل المدني، وتوسيع دائرة مشاركته السياسية، وهو ما يفسر الارتقاء التدريجي لعدد جمعيات المجتمع المدني المشاركة في ملاحظة الانتخابات الأخيرة لسنتي 2015 و2021.

وبالنظر لهذا المتغير والإطار القانوني الذي ينظمه، وباستحضار خصوصية السياق الذي أفرزه، يتضح أنه لم يشكل متغيراً جوهرياً في الإدارة الانتخابية بالمغرب، ولم ينتج عنه تدرج سلطة الإدارة الانتخابية من دائرة الجهاز التنفيذي الدولة المتعلق بوزارة الداخلية الى دائرة فاعلين جدد خاصة الفاعل المدني، وذلك نظراً لمحدودية سلطة الملاحظين وهامشية دورهم في التأثير في سيرورة العمليات الانتخابية. ذلك إذ أن الإطار القانوني المنظم لهذه العملية حصر اختصاصاتهم في التتبع الميداني لسير العمليات الانتخابية، وتجميع معطياتها وتقييم ظروف إجرائها، وإنجاز تقارير بشأنها تتضمن ملاحظات وتوصيات عند الاقتضاء²، دون أن يتعدى دورهم إلى متابعة مآلات تلك التقارير وتفعيل توصياتها. وبالنظر إلى تلك الاختصاصات فهي ثانوية ولن تؤهل المجتمع المدني للتحويل الى فاعل محوري مؤثر في المنظومة الانتخابية، في حين أن العمليات المفصلية في دورة الانتخابات مازال ينفرد بها الجهاز التنفيذي للدولة المتمثل في وزارة الداخلية.

نخلص من خلال تحليل شكل الإدارة الانتخابية بالمغرب على ضوء معيار المؤسسة إلى نتيجة أولى مؤداها أن رهان تجويد المنظومة الانتخابية بالمغرب وتحقيق قيم النزاهة والشفافية وحياد الإدارة ظل محدوداً نتيجة استمرارية الثقل المؤسساتي لجهاز وزارة الداخلية على دورة الانتخابات بضوابطها القانونية، وتقاليد العتيقة والمتجذرة، وأساليبها الضبطية التحكيمية، وقد شكل هذا الثقل المؤسساتي الموروث من الماضي عائقاً أمام تشكل إدارة انتخابية مستقلة كمدخل لتعزيز شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها، وبالتبعية إعاقة مسار تحديث الممارسة السياسية، وعسر ديمقراطية الفعل الانتخابي بالمغرب.

المبحث الثاني: السلوك الانتخابي بالمغرب بين صراع المصالح وأزمة الثقة في المؤسسات:

شكلت الانتخابات في المغرب على مر التاريخ حلبة للصراع السياسي بين مختلف الفاعلين السياسيين المتدخلين في العملية الانتخابية، وهو صراع جوهري يتم إعادة إنتاجه في كل تجربة انتخابية لكن بفاعلين جدد ورهانات ومصالح واستراتيجيات جديدة (المطلب الأول)، وهو صراع يتغذى بأفكار مرجعية سلبية يحملها هؤلاء الفاعلون عن وظائف الانتخابات، مما يعزز أزمة الثقة في

¹ الفصول: 12-13-139 من الدستور المغربي 2011،

² المادة 01 من القانون السابق رقم 30.11

المؤسسات التمثيلية التي تفرزها الانتخابات، الشيء الذي يترتب عنه تنامي ثقافة سياسية ممانعة للمشاركة السياسية المؤسساتية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الانتخابات كآلية لإدارة الصراع السياسي بالمغرب:

المصلحة مفهوم أساسي في العلوم الاجتماعية، وإقصائه في شبكة التحليل يؤدي إلى السقوط في نوع من الدراسات المعيارية. إذ أن العلاقات الاجتماعية والفردية تحددها المصلحة، كما أن شبكة الفاعلين المتدخلين في أي عملية سياسية معينة، ومنظومة العلاقات التفاعلية فيما بينهم محكومة بالضرورة بمصالح متعددة ومتباينة قائمة على منطق حساب التكلفة والعائد وفق نظرية الاختيار العقلاني¹. لذلك يسعفنا معيار المصلحة في فهم طبيعة العلاقات بين الفاعلين المتدخلين في العملية الانتخابية، والكشف عن مصالحهم ورهاناتهم المتباينة واستراتيجياتهم المعتمدة لكسب العائد وخفض التكلفة².

وبالنظر إلى العملية الانتخابية بالمغرب فإنها شكلت عبر التاريخ حلبة للصراع السياسي بين مختلف الفاعلين السياسيين، وهو صراع جوهري يتم إعادة إنتاجه في كل محطة انتخابية لكن بفاعلين جدد ورهانات ومصالح وآليات جديدة، ويمكن استجلاء خيوط هذا الصراع وأطرافه ورهاناته في التجربة الانتخابية الحالية لسنة 2021 على ضوء الإجراءات الجديدة التي تضمنها التعديل الجزئي للقوانين الانتخابية المؤطرة لها³، وهي إجراءات تستهدف في مجملها تقوية نفوذ النظام السياسي السائد وتصليب مشروعيته مقابل إضعاف النفوذ السياسي للمعارضة، وهذا ما يمكن تبريره من خلال الكشف على ثلاث وظائف أساسية لهذا الإجراءات الجديدة، ومن تم الكشف عن وظيفة العمليات الانتخابية برمتها في السياق المغربي:

أولاً: وظيفة تجديد المشروعية السياسية:

لا يمكن تحييد الصراع الانتخابي في المغرب عن رهان إعادة إنتاج المشروعية السياسية للنظام السياسي وتجديدها، وهو رهان يتجدد في كل محطة انتخابية لكن بتوظيف آليات قانونية

¹ تعد نظرية "الاختيار العام" أو "سعر كل شيء" كما يسميها "بارسونز" من أهم المداخل العقلانية الحديثة في دراسة وتحليل عملية صنع السياسات العمومية، وتنطلق من منظور نفعي ترى أن الإنسان ككائن سياسي اقتصادي يسعى إلى تعظيم منفعته الشخصية انطلاقاً من عملية التبادل القائمة على الاختيارات العقلانية المحسوبة.

² PALIER BRUNO ET YVES SUREL, Op. Cit, P12

³ شملت التعديلات أربعة قوانين تنظيمية، وهي: القانون التنظيمي رقم 21.04 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب - القانون التنظيمي رقم 21.05 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين - القانون التنظيمي رقم 21.06 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية - القانون التنظيمي رقم 21.07 يقضي بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

جديدة. وفي هذا السياق يمكن قراءة بعض الآليات التي تضمنتها التعديلات القانونية المؤطرة لانتخابات 2021 ومنها تلك المتعلقة بآلية الرفع من قيمة الدعم العمومي المخصص للأحزاب¹، وآلية إجبار المرشحين على تقديم جرد شامل لمصاريف الحملات الانتخابية إلى المجلس الأعلى للحسابات²، وهما إجراءان يستهدفان ضمناً تحفيز الأحزاب على بذل مجهود مضاعف في تعبئة المواطنين من أجل الانتساب لها وتقديم ترشيحاتهم في اللوائح الانتخابية خصوصاً في ظل انحسار الانتساب الحزبي وتراجع الانخراط فيها³، والسعي إلى إعادة تشكيل مواقف إيجابية لدى المواطنين اتجاه النخب الحزبية من خلال القيود التي تفرضها على المرشحين في تدبير الدعم العمومي المخصص للحملات الانتخابية. وأن يعطي الانطباع الإيجابي لدى المواطن في تعزيز وتقوية محاسبة الفاعل الحزبي في تدبير الدعم العمومي المخصص للأحزاب السياسية.

كما أن هناك إجراء قانوني آخر يتمثل في تطوير الآلية التشريعية المتعلقة بتمثيل النساء في مجلس النواب (الغرفة الأولى من البرلمان)⁴، وتخصيص ثلث المقاعد للنساء في مجالس العمالات والأقاليم⁵، وإن كان هذا الإجراء من جهة يستهدف ضمان حد أدنى من الشرعية التمثيلية النسوية داخل المجالس المنتخبة، فإنه من جهة أخرى آلية لتحفيز النساء على الانخراط الحزبي والمشاركة الانتخابية، خصوصاً الترشيح في اللوائح الانتخابية، ومن خلاله المراهنة على مشاركة القاعدة الانتخابية العريضة المكونة من النساء في عملية التصويت، كما أن قرار الجمع بين الانتخابات الجماعية والتشريعية في يوم اقتراع واحد لا يخرج عن رهان الرفع من نسبة التصويت، لأن في الثقافة السياسية هناك من فئة من المواطنين تشارك فقط في الانتخابات الجماعية، وفئة أخرى لا تشارك إلا في الانتخابات التشريعية، ومن شأن الجمع بين الاقتراعين في يوم واحد ضمان مشاركة أوسع للفئتين معاً في عملية التصويت. ذلك أن الرفع من نسبة التصويت والمشاركة الواسعة للمواطنين والمواطنات في العمليات الانتخابية من شأنه تعزيز مشروعية النظام السياسي السائد وضمان استمراريته.

¹ المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 21.07 الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.

² المادة 45 من نفس القانون.

³ قدم "المؤشر العربي 2016" تقريراً خلص من خلاله إلى أن الانتساب إلى الأحزاب في المجتمعات العربية يتسم بالضعف والمحدودية؛ فأكثر من نصف المستجيبين أكدوا أنهم لا ينتسبون إلى أي حزب سياسي، وفي الوقت نفسه لا يرون أن هناك حزبا في مكانه أن يمثلهم. انظر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2017)، برنامج قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي، 2016، الدوحة، على الرابط: <https://goo.gl/h6fJ1w>

⁴ المادة 23 القانون التنظيمي رقم 21.04 الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.

⁵ المواد من 7 إلى 10 من القانون التنظيمي رقم 21.06 الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.

ثانياً: وظيفة الهندسة الانتخابية القبلية:

بالرجوع الى إجراء آخر أساسي تضمنته تعديلات القوانين الانتخابية لسنة 2021 والذي يتعلق باعتماد قاسم انتخابي جديد على أساس عدد المسجلين عوض عدد الأصوات المعبر عنها بشكل صحيح كما كان في السابق¹. فهو إجراء له آثار قبلية وبعدية على العملية الانتخابية، لكونه آلية قانونية ورياضية دقيقة تهندس لخريطة انتخابية دقيقة لا تتيح إمكانيات كبيرة لهامش الخطأ أو المفاجآت السياسية، ومن شأنه أن يحول دون حصول أي فاعل حزبي معين على أغلبية مريحة، مما سيجعل الأمر صعباً في تشكيل حكومة حزبية خالصة. وبالتالي اللجوء بشكل اضطراري الى تشبيك تحالفات وبناء توافقات حزبية لإفراز حكومة ائتلافية هجينة، والحكومة الائتلافية لن تتيح لأي فاعل حزبي صياغة سياسات عمومية تمكنه من تنفيذ برنامجيه الحزبي الذي يعتبر أرضية تعاقد بين الناخب والمنتخب، إذ أن الأمر سيخضع لمنطق التفاوض بين الأحزاب المشكلة للحكومة، وهو منطق قد يدفع بأحزاب معينة الى أن تتراجع عن مرجعياتها الإيديولوجية واختياراتها وبرامجها الحزبية تحت إكراه التوافقات، ناهيك عن الإكراهات التي تفرضها التوازنات الماكرو-اقتصادية² والأزمات الطارئة والتحوليات الاجتماعية على الأجندة الحكومية. وهي إكراهات من شأنها التأثير في الأداء الحكومي وإضعاف مردوديته، وقد يكون لهذه الإكراهات آثاراً بعدية تتمثل في صعوبة تقييم الناخبين للأداء الحكومي. فمن الناحية الدستورية، جميع الوزراء يتحملون مسؤولية الأداء الحكومي في إطار مبدأ التضامن الحكومي³، لكن أثبتت الممارسة السياسية أن الحزب الذي يقود الحكومة هو الذي يخضع للمحاسبة الشعبية دون غيره من الأحزاب المتحالفة. وهذا ما تؤكد نتائج انتخابات 2021 التي أفرزت تراجع ملحوظ لحزب العدالة والتنمية الذي قاد الحكومة السابقة، وإن افترضنا أن هذا التراجع يعتبر محاسبة شعبية للحزب على أدائه الحكومي، فإن في المقابل حزب التجمع الوطني لأحرار الذي كان في التحالف الحكومي السابق، ومع ذلك تصدرت نتائج هذه الانتخابات، وهذا معناه صعوبة تحديد المسؤولية السياسية في الحكومات الهجينة.

¹ المادة 84 من القانون التنظيمي رقم 21.04 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6987-5 شوال 1442 (01 ماي 2021).

² التوازنات الماكرو-اقتصادية هي حالات تحقيق التوازن في الاقتصاد، حيث يتساوى الإنتاج والدخل والإنفاق الكلي، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن بين العرض والطلب والمدفوعات الخارجية، وهو معيار أساسي لضمان النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

³ الفصل 93 من الدستور "الوزراء مسؤولون عن تنفيذ السياسة الحكومية كل في القطاع المكلف به، وفي إطار التضامن الحكومي".

ثالثا: وظيفة إدارة صراع المصالح بين الفاعلين:

القاسم الانتخابي الجديد ليس مجرد ليس مجرد آلية ضبطية لمخرجات الانتخابات، بل هو أيضا استراتيجية جديدة لإدارة الصراع السياسي بين النخب؛ وهو صراع حول التوقع في الخريطة السياسية، ويتخذ مظهرين اثنين على الأقل:

1. **صراع من أجل الحفاظ على المواقع:** وهذا هو رهان حزب العدالة والتنمية الذي فاز بمقعدتين في نفس الدائرة الانتخابية في ظل القاسم الانتخابي السابق، لذلك منظور الحزب للقاسم الانتخابي الجديد يقوم على فكرة الانحياز الحزبي ضده، على اعتبار أنه يغيب العدالة في المنافسة والحرية في الانتخاب ونزاهة النتائج، لأن النظام الجديد سيقصص إمكانية حصول أي حزب معين على مقعدين في نفس الدائرة الانتخابية، مما سيؤدي إلى إضعاف تموقع الحزب وتقليص موارده السابقة، وحتى لو افترضنا فوز حزب العدالة والتنمية من جديد في انتخابات 2021 سيقود النظام الانتخابي على أساس القاسم الجديد بشكل منهجي إلى حكومة ائتلافية تقلل من نفوذه بعد تقليص عدد المقاعد التي يمكن أن يحظى بها. لذلك رهن الحزب من خلال موقفه من القاسم الانتخابي الجديد على الاحتفاظ بالنظام الانتخابي السابق ومن خلاله الحفاظ على مواقفه السياسية وتحسينها.

2. **صراع من أجل استرجاع المواقع المفقودة:** وهذا التيار تمثله كتلة من الأحزاب التي فقدت مواقع متقدمة في المحطات الانتخابية السابقة خصوصا محطتي سنة 211 وسنة 2016، وتسعى بذلك إلى استرجاع مواقعها المتقدمة التي ستمكنها من قيادة الحكومة من جديد، ويقود هذه الكتلة كل من حزب الاستقلال، حزب الأصالة والمعاصرة وحزب التجمع الوطني للأحرار، ويسعى هذا التكتل إلى إعادة توزيع المنافسة الانتخابية وممارسة فن متطور لهندسة الانتخابات من خلال قاعدة للتمثيلية على أساس قاسم انتخابي جديد، واستثمار ما يمنحه من فرصة لمنع ترجمة خسائر التصويت إلى خسائر في المقاعد البرلمانية من جهة، ومن جهة أخرى إضعاف الحزب المستقوي انتخابيا وعزل خيارات تحالفاته الحكومية.

من خلال تحليل أهم الآليات الجديدة التي تضمنتها سياسة التعديل الجزئي للقوانين الانتخابية لسنة 2021، يتضح أنها بمثابة آليات قانونية واستراتيجية جديدة لكنها لا تخرج عن أداء الوظيفة التقليدية الثابتة للعملية الانتخابية بالمغرب المتمثلة في إدارة الصراع السياسي بين مختلف الفاعلين المتدخلين في العملية الانتخابية. حيث تم توظيفها للرفع من نسب المشاركة الانتخابية وللتحكم في مدخلات ومخرجات العملية الانتخابية وهندسه مسارها والحيلولة دون تشكيل حكومة حزبية خالصة وهذا رهان يخدم بالدرجة الأولى مصلحة النظام السياسي ويساهم في تقوية وتصليب مشروعيته السياسية، كما تم توظيفها من طرف باقي الفاعلين الحزبيين لإعادة التوقع في الخريطة السياسية إما بحثا عن الحفاظ عن المواقع الحالية أو استرجاع المواقع المفقودة وهذا ما جعل الانتخابات

بالمغرب تخرج عن دائرة التنافس الانتخابي الحر من أجل الوصول إلى الحكم إلى دائرة صراع المصالح وهو صراع يتجدد في كل محطة انتخابات بفاعلين جدد ورهانات جديدة وبتوظيف تقنيات واستراتيجيات جديدة. مما يعيق الرهان عليها كآلية للدفع في اتجاه تعزيز مسار الانتقال الديمقراطي في السياق المغربي.

المطلب الثاني: أزمة المشاركة السياسية المؤسساتية بالمغرب.

المشاركة السياسية المؤسساتية هو نمط من المشاركة يقوم على السعي إلى التأثير في عمليات صنع القرار السياسي وتنفيذه وتقييمه عن طريق الانتساب إلى الأحزاب السياسية، والمشاركة في مختلف العمليات الانتخابية، والسعي إلى تولي مناصب المسؤولية في المؤسسات التمثيلية، لكن هذا النمط من المشاركة السياسية يعرف في المغرب أزمة ناتجة عن عوامل أساسية (أولاً) والتي تولد عنها التحول إلى نمط المشاركة السياسية اللامؤسساتية (ثانياً) والتي تتمظهر في أنشطة سياسية بديلة باتت تخرق الفضاء العمومي المغربي (ثالثاً).

أولاً: عوامل أزمة المشاركة السياسية المؤسساتية بالمغرب:

ترجع عوامل أزمة المشاركة السياسية المؤسساتية في المغرب إلى عنصر أساسي يتمثل في أزمة الثقة في النخب الحزبية والمؤسسات السياسية، والتي أكدها التقرير الأخير الصادر عن اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، حيث اعتبر أن أهم مؤشرات فشل النموذج الحالي هو "ارتفاع منسوب ضعف الثقة إزاء النخب السياسية... والتي ينظر إليها من زاوية استفادتها من امتيازات غير مشروعة وأنها غير حريصة على المصلحة العامة"¹. وقد تضمن التقرير بعض العبارات التي صرح بها المواطنون "لا شيء ينتظر من القادة السياسيين"²، والتي تكشف عن عدم الرضا وضعف الثقة.

وتكشف التجربة الانتخابية لسنة 2021 عن مؤشرات استمرارية هذه الأزمة، والتي تتضح في الخلفية المرجعية الموجه للسلوك الانتخابي لدى الأحزاب السياسية والمتمثلة أساساً في حصر وظيفتها في السعي إلى استعادة تلك الثقة المفقودة، من خلال الرهان على إقناع الهيئة الناخبة بالمشاركة في عمليات الترشيح والتعبئة والتصويت. وهذا الرهان يستشف من خلال مضمون الخطاب السياسي للأحزاب السياسية أثناء فترة الحملة الانتخابية والذي يحمل في مجمل مضمونه الدعوة إلى المشاركة الانتخابية، ويتضمن عبارات وإستراتيجيات حجاجية مشحونة بالرغبة المفرطة في إقناع المواطنين بالذهاب إلى صناديق التصويت يوم الاقتراع، وهو ما أفرغ الخطاب السياسي الحزبي من وظيفته

¹ اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي (2021)، التقرير العام للنموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وثيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، ص 19-20.

² نفس المرجع، ص 20.

الأساسية المتمثلة في التأسيس لنقاش عمومي لعرض البرامج والتصورات الحزبية ومناقشتها، إذ لم تراهن الأحزاب على إبراز التقاطب والتمايز بين برامجها، والخلفيات المرجعية المؤطرة لكل برنامج. فكل البرامج تتشابه وتتطابق، وتعيد إنتاج نفس المضمون المتمثل في إقناع المواطنين والمواطنات لإدلاء بأصواتهم يوم الاقتراع.

ثانيا: التحول في نمط المشاركة السياسية بالمغرب:

إن استمرارية أزمة الثقة في النخب والمؤسسات السياسية، والتي تولدت عنها أزمة المشاركة السياسية المؤسساتية، لا تعني غياب أي مشاركة وانخراط واعي في الحياة السياسية لدى المواطن خصوصا فئة الشباب، فالشباب يهتمون بالسياسة على طريقتهم الخاصة، ويتبنون جملة من المواقف والآراء، وينشغلون بالعالم الذي يحيط بهم، ويتخذون أشكال غير مؤسساتية للتعبير عن آرائهم ومواقفهم السياسية¹. مما يعني التحول من نمط المشاركة السياسية المؤسساتية إلى نمط المشاركة السياسية اللامؤسساتية والتي تقوم على السعي إلى التأثير في القرار السياسي والتعبير عن المطالب خارج الإطار المؤسساتي الرسمي ودون المشاركة في المؤسسات التمثيلية التي تفرزها العمليات الانتخابية، وتتم هذه المشاركة عبر من أنشطة مثل التظاهرات والاحتجاجات والحملات والتوقيع على العرائض والتعبير عن الرأي عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة في النقاش العمومي والأنشطة التطوعية ذات الصلة بالشؤون السياسية. ويعتبر هذا النوع من المشاركة أحد أشكال الديمقراطية الجديدة والبديلة للمشاركة السياسية التقليدية التي تتم عبر الانتخابات والمؤسسات الحكومية. وهي لا يعني العزوف عن السياسة وعدم الاهتمام بها، وغياب أي التزام سياسي لدى الأفراد. ذلك أن الالتزام السياسي يتشكل اليوم خارج الانتساب إلى الأحزاب السياسية، بل إن المعارضة الحقيقية أصبح وجودها الفعلي خارج الأطارات الحزبية².

ثالثا: تنامي مظاهر المشاركة السياسية المؤسساتية بالمغرب:

اعتبرت العديد من الدراسات والأبحاث أنه بم يعد ممكنا اختزال المشاركة السياسية في العمليات الانتخابية المتمثلة في التسجيل في اللوائح الانتخابية والترشيح والتصويت، ثم الانخراط في الأحزاب السياسية، باعتباره معنى ضيق تبسيطي لمفهوم المشاركة³، ذلك أن هناك تنامي أشكال متعددة ومتنوعة من وسائل التعبير السياسي تتخذ طابعا فرديا أو جماعيا تسعى إلى التأثير في القرارات

¹ بوطالب، عبد القادر (2019): الشباب والسياسي: طبيعة التمثيلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي، سياسات عربية، العدد 38، ص 68.

² نفس المرجع، ص 69.

³ Zerhouni, S. (2009). Jeunes et participation politique au Maroc. IRES, disponible en, p15.

السياسية خارج الممرات المؤسسية. وهذه الأشكال باتت تخترق الفضاء العمومي المغربي، ومنها تنامي منسوب الاحتجاج واتساع دائرته وانتشاره التراخي عبر أشكاله الكلاسيكية كالتظاهرات والوقفات والمسيرات الاحتجاجية¹، مع بروز أشكال احتجاجية جديدة ومنها الحملات الإلكترونية الافتراضية² أو ما يمكن تسميته بالاحتجاج الافتراضي من خلال الاستفادة من ما تتيحه وسائل الاتصال الحديثة من فرض جديدة للتعبير عن الرأي والترويج له بكل حرية ودون قيود، وبرز حملات مقاطعة البضائع والمنتجات، وتنامي التعبيرات الاحتجاجية في الملاعب الرياضية، وبرز الأغنية الاحتجاجية، والتنسيقيات الاحتجاجية القطاعية³

تعكس هذه الديناميات المجتمعية نوعا من الرفض والإدانة للتنظيمات الحزبية والنقابية وكذا الجموعية، حيث تتخذ طابعا عفويا خارج أي تأطير حزبي أو نقابي، ومن تم انبثاق خلفية مرجعية ترى أن بأن المؤسسات الحزبية لا يمكن أن تحدث أي تغيير، بل يتمثلها الأفراد بوصفها معطلة للتنمية السياسية، ومرادفا للجمود والسكون⁴، في حين أشكال التعبير السياسي الأخرى التي تتم خارج الإطار المؤسسية تقتصر في تمثيلات الأفراد بالفاعلية والجدوى في التعبير عن المطالب والدفع بها للولوجية إلى دائرة للأجندة السياسية، الشيء الذي يمكن نعتة ببداية انبثاق ملاح ثقافة سياسية اللامؤسسية جديدة تراهن على تدشين مسار الانتقال الديمقراطي خارج المنظومة الانتخابية.

الخاتمة:

من خلال تحليلنا لنسق المنظومة الانتخابية بالمغرب على أرضية الانتخابات التشريعية والجماعية التي نظمها المغرب يوم 08 شتنبر 2021، نخلص إلى نتائج أساسية نعرضها كما يلي:

- شهد تاريخ الانتخابات بالمغرب مراجعة مستمرة للإطار القانوني والتنظيمي المؤطر للانتخابات وكان آخرها تعديل الجزئي للقوانين الانتخابية سنة 2021، ورغم ما تمخض عنها من آليات وإجراءات قانونية جديدة إلا أنها تبقى وفيه لوظيفة الضبط القانوني لمخرجات العملية الانتخابية، ومكرسة لعدم انسجام الحكومة وللبلقنة السياسية، ومن تم فإنها لم تمد الطريق لدمقرطة المنظومة الانتخابية بالمغرب.

¹ تمثل حركة 20 فبراير والحراك الاجتماعي في الريف علامتين بارزتين لهذه الاحتجاجات،
² مثال حملة "مامصوتينش" التي واكبت انتخابات 08 شتنبر 2021، وهي حملة افتراضية يدعو مدعيناها إلى الامتناع عن التصويت يوم الاقتراع.
³ عرفت انتشارا واسعا بعد حراك 2011، خصوصا في صفوف الطلبة والمعلمين وقطاع التعليم، ومنها: "تنسيقية المجازين"، "التنسيقية الوطنية لطلبة الطب"، "تنسيقية الأساتذة المتدربين"، "التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد"
⁴ بوطالب، عبد القادر، مرجع سابق، ص 63-74.

- استمرارية الثقل المؤسساتي لأجهزة وزارة الداخلية على دورة الإدارة الانتخابية بالمغرب الذي ظل تابثا ملازما لتاريخ الانتخابات بالمغرب، وشكل بذلك عائقا أمام شفافية العمليات الانتخابية ويحول دون نزاهتها.
- استمرارية توظيف النظام السياسي للمحطات الانتخابية بالمغرب كآلية لإدارة الصراع السياسي بين منظومة الفاعلين السياسيين، باعتماد آليات قانونية وإجراءات إدارية يتم تجديدها في كل محطة انتخابية بالشكل الذي يسهم في إضعاف نفوذ المعارضة في تمثيلاتها النيابية، ورسم معالم الخريطة السياسية والتحكم فيها، مما يجعل الانتخابات في المغرب تخرج عن دائرة التنافس الانتخابي الحر.
- استمرارية العزوف الانتخابي للمواطنين، نتيجة فقدان الثقة في النخب الحزبية والمؤسسات التمثيلية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تفسيره بغياب المشاركة السياسية خاصة لدى فئة الشباب، بل يعكس ذلك تشكل نمط جديد من المشاركة السياسية التي تقوم على تصريف صوت الاحتجاج والتعبير عن المطالب خارج الممرات المؤسسية الرسمية.
- العملية الانتخابية لم تكن أبدا معزولة عن سياقها، ومن تم فهي تتغذى سلبا بمحيط سوسيو-سياسي مغربي متسم بخصوصيات، أهمها: إطار دستوري وقانوني مغلق، ضعف المشاركة الانتخابية، فقدان الثقة في النخب الحزبية والمؤسسات التمثيلية، هشاشة مؤسسات التمثيل السياسي. وهي سمات تكرر محدودية الدور الانتقالي للعملية الانتخابية بالمغرب.
- هذه الأعطاب التي ظلت ملازمة لتاريخ المنظومة الانتخابية، تؤكد افتراضنا بأن الانتخابات في صيغتها الحالية بالمغرب لا يمكن الرهان عليها لدعم مسار الانتقال الديمقراطي المنشود، بل ظلت آلية معطلة لهذا المسار. ومن أجل اضطلاع الانتخابات بوظيفتها الانتقالية من إعادة إنتاج السلطوية إلى تحقيق عملية الانتقال إلى الديمقراطية نوصي بما يلي:
- ضرورة إعادة الاعتبار لمؤسسات التمثيل السياسي بالمغرب التي تفرزها الانتخابات، وتمكينها من سلطة صناعة القرار السياسي بالشكل الذي يضمن استعادة ثقة المواطنين في هذه المؤسسات، وهو مدخل دستوري سياسي يتطلب انتقال في بنية النظام السياسي الحالي.
- لا يستقيم الحديث عن عملية انتخابية حرة ونزيهة، دون وجود قانون انتخابي ملائم وفعال، وهذا يقتضي إعادة النظر في المنظومة القانونية الانتخابية الحالية بتضمينها تعديلات جوهرية حقيقية، ومنها: فك الارتباط بين الانتخابات ووزارة الداخلية وإسناد مهمة الإدارة الانتخابية إلى هيئة مستقلة - اعتماد قاسم انتخابي على أساس عدد المسجلين وليس عدد المصوتين - إعادة النظر في نظام الاقتراع النسبي باللائحة - اعتماد تقطيع انتخابي جديد...

- الانتخابات لن تقوم بوظيفتها الديمقراطية إلا بتوافر مناخ الحرية، وهو ما يقتضي التزام الدولة المغربية بحماية الحريات المدنية والسياسية على وجه الخصوص: المنافسة الانتخابية، حرية الصحافة، حرية التعبير عن الرأي والمناقشة، حق الحصول على المعلومة، حرية تأسيس المجموعات والمؤسسات السياسية وحرية الانتماء إليها.
- إعادة الاعتبار للمنظومة الحربية المغربية، وتعزيز أدوارها في التأطير والتكوين السياسي للمواطنين، وضمان مشاركتها الحقيقية في ممارسة السلطة وهذا من شأنها استعادة الثقة المفقودة في المؤسسات الحزبية.
- الديمقراطية التمثيلية التي تفرزها الانتخابات غير كافية اليوم للتأسيس لانتقال ديمقراطي حقيقي، لذلك يقتضي تغذيتها بمأسسة أشكال الديمقراطية التشاركية وتيسير ممارستها. والتي تعزز دور المواطنين في تدبير شؤونهم العامة وتمكنهم من التعبير عن مطالبهم وآرائهم والمساهمة في انبثاق قيم المواطنة والمشاركة السياسية الفاعلة، ومن تم تعزيز انبثاق قيم الديمقراطية من الأسفل.

قائمة المصادر والمراجع:

اللغة العربية:

- ألان وول وآخرون (2007): أشكال الإدارة الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ترجمة: أيمن أيوب، سلسلة منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.
- بوطالب، عبد القادر (2019): الشباب والسياسي: طبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي، سياسات عربية، (38)، ص 63-74.
- اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي (2021): التقرير العام للنموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وثيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع.
- المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (2008): التقرير النهائي حول تتبع الانتخابات التشريعية لسنة 2007، الرباط.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2017): برنامج قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي 2016، الدوحة.
- هانتجتون، صامويل (1993): الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ط1، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، الكويت: دار سعاد الصباح.

اللغات الأجنبية:

- Palier, B., & Surel, Y. (2005). Les «trois I» et l'analyse de l'État en action. *Revue française de science politique*, 55(2005/1), 7-32.
- Payre, R., & Pollet, G. (2005). Analyse des politiques publiques et sciences historiques: quel (s) tournant (s) socio-historique (s)? *Revue française de science politique*, 55(2005/1), 133-154.
- Zerhouni, S. (2009). Jeunes et participation politique au Maroc. IRES, disponible en.
- Hall, P. A., Taylor, R. C., & Baillon, J. F. (1997). La science politique et les trois néo-institutionnalismes. *Revue française de science politique*, 47(3-4), p469-496.
- Lecours, A. (2002). L'approche néo-institutionnaliste en science politique : unité ou diversité?. *Politique et sociétés*, 21(3), p3-19.